واحد في تسعة بتسعة ولها من الثانية بكونها واحدة ثلاثة
في واحد بثلاثة فاجمعها لها يجتمع لها اثنا عشر وللاب
من الاولى واحد في تسعة بتسعة وله من الثانية
بكونه جد اعشره في واحد بعشره فيجتمع له تسعة
عشر وللبنت المختلفة من الاولى اثنان في تسعة بثمانية
عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اقارب خمسة
في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة وعشرون فاذا جمعته
الى عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين اجتمع اربعة
وخمسون وهو ما صحت منه المسئلة فالعمل صحيح فلو كان
الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين انثى كان الحد
في الثانية اما لم فلا ترث وكان في الثانية ارث بيت
المال او الرد على الخلاف المشهور في ذلك بين الائمة
ولتعمل كون الاخت في الثانية اخا شقيقة
او لام فاختلف الحال باعتبار كون الميت الاول
وانوثته فلذلك لما سئل امير المومنين المامون
عنها القاضي يحيى ابن اكثم رحمه الله بقوله
هلك هالك وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم التركة
حتى ماتت احدى البنتين عن اثنتين فقال
يا امير المومنين الميت الاول رجل او امراة فوقف المامون
فطنته فقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب
فولاه القضاء وسبب سؤاله عن ذلك انه لما ادان

يوليه

بيان واستعفوه

يوليه قضا البصرة احضره فاستنى قمره لصغر سنه فانه
كما حكى الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله كان اذ ذاك
ابن احدى وعشرين سنة فاحسن بحري بذلك فقال يا امير
المومنين سلني فان المقصد علي لا غلق وكانوا يمتحنون
العمال والقضاة والامرا بالفرائض فقال ما تقول في
ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين
عن اثنتين وقبل عنهم وعن زوج فاجابه بما سبق
نولاه فلما مضى الى البصرة استحقره مشايخها واستصغروه
فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب
ابن اسيد حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك
سمي بالمامونية فينبغي لمن سيل عنها ان يفحص عن
الميت الاول كما فحص عنه يحيى ابن اكثم لاختلاف الحكم كما
اسلفناه واعلم انك لو عملت في المناسخة كل تركة سيلة
على حدتها بحيث لا غلق لواحدة باخرى لصح لكن
يطول ويفوت القصد من قسمة المسايل على حساب
واحد جميع ما تقدم فيما اذا مات ميت فقط
من ورثة الاول ولم يكن الاختصار قبل العمل وهو حال
من الاحوال الاربعة التي سبقت الاشارة اليها
والحال الثاني ان يموت اكثر من ميت سواء كانوا كلهم
من ورثة الاول او كان فيهم من هو من ورثة
ورثة الاول ففي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح

Copyright © King Saud University